



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

بغنوان :

إعداد الموازنة التقديرية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء - وكالة الوادي -

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

التخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

بنين بغداد

إعداد الطلبة:

قاسمي هاجر

تامه وردة

السنة الجامعية: 2017 - 2018

الإهداء

أهدي باكورة بحثي إلى:

والدي العزيز الذي غرس في حب العلم والفضيلة...

والدتي التي تعجز الكلمات عن الوفاء ولو ببعض حقها...

إلى إخواني وأخواتي...

وإلى طلاب العلم والمعرفة، وكل غيور على المجتمع.

وإلى كل من قدم لي الدعم والتشجيع بكلمة صادقة كانت حافزاً لي، أو دعاء
صالح بظهر الغيب أنار دربي.

هاجر ... وردة

شكر وتقدير

يقول عز من قال (اشكروا لي أشكركم) صدق الله

العظيم

الشكر لله عز وجل عدد خلقه ورضاء نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته

منزل النعمة قبل استحقاقها ورافع البلاد عن عباده، على أن وفقنا،

الحمد لله أولاً والحمد لله آخراً، له المنة و الشاء كله فاعترفنا بالود حفظا

للجميل نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

أستاذنا المشرف بنين بغداد، وكل طاقم الوكالة (CASNOS) الذين لم

يخلوا علينا بتوجيهاتهم، الصائبة وتواضعهما الدائم

كما نشكر الزملاء على مد يد المساعدة لاستخراج المراجع من مكاتب

الجامعة.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم في إعداد هذا العمل المتواضع من قريب ومن

بعيد ولو بالقليل القليل.

هاجر... وردة

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والتقدير
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ - ج	المقدمة العامة
02	الفصل الأول: التحليل النظري للموازنة التقديرية في المؤسسات الاقتصادية
03	المبحث الأول: عموميات حول الموازنات التقديرية
03	المطلب الأول: تعريف الموازنات التقديرية - أنواعها - خصائصها
05	المطلب الثاني: وظائف الموازنات التقديرية وأهميتها
07	المطلب الثالث: أهداف الموازنات التقديرية ومزايا استخدامها
09	المبحث الثاني: إعداد الموازنات التقديرية في المؤسسات الاقتصادية
09	المطلب الأول: المبادئ الأساسية لإعداد الموازنة التقديرية
10	المطلب الثاني: إجراءات إعداد الموازنة التقديرية
12	المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنات التقديرية
15	الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء-وكالة الوادي-
16	المبحث الأول: تقديم عام حول (CASNOS)
16	المطلب الأول: تعريف عام بالصندوق (CASNOS) ومهامه

18	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)
20	المبحث الثاني: إعداد الموازنة التقديرية في (CASNOS)
20	المطلب الأول: طريقة حساب التحصيلات
22	المطلب الثاني: طريقة حساب التعويضات
22	المطلب الثالث: إعداد الموازنة التقديرية للوكالة لسنة 2017
27	الخاتمة العامة
31	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
23	الاشتراكات السنوية للريائن	(1.2)
23	التعويضات السنوية لسنة 2017	(2.2)
24	الموازنة التقديرية لسنة 2017.	(3.2)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
18	الهيكل التنظيمي للصندوق الضمان الاجتماعي -وكالة الوادي-	(1.2)

المقدمة العامة

المقدمة العامة

من أوائل من استعمل الموازنات التقديرية، من خلال نص القرآن الكريم في سورة يوسف، هو النبي يوسف عليه السلام وذلك في قوله تعالى: (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُخْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ (49)) وذلك من أجل مواجهة الجفاف الذي أصاب مصر في عصره، وكان استعمال الموازنة يقتصر على نشاطات أجهزة الدولة في المجتمع، لتحديد نفقاتها وإيراداتها ثم تطورت وأصبحت تستعمل في المؤسسات الاقتصادية، كأداة للمراقبة والتسيير وذلك منذ 1912م.

عرف أسلوب الموازنات التقديرية منذ القدم تطورات عديدة نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية، إلى أن أصبح في الوقت الحالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة الناجحة، عن طريق وضع خطة مستقبلية وتنفيذها واستخراج الانحرافات وتحديد أسبابها حتى تتمكن المؤسسة من اكتشاف نقاط ضعف نظامها التسييري وبالتالي تحاول أن تتفادها مستقبلا وهذا ما يؤدي إلى رفع الكفاءة التسييرية والقدرة على التحكم في المحيط الداخلي، والخارجي للمؤسسة بصفة تتلاءم مع أهدافها.

1. مشكلة البحث

وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة من أجل طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

كيف يتم إعداد الموازنات التقديرية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة الوادي؟

ومن خلال السؤال الجوهرى، يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية والتي تحاول الدراسة الإجابة عنها، وهي:

- ما هو مفهوم الموازنات التقديرية ؟ وفيما تتمثل أهدافها ومزايا استخدامها؟

- في ما تتجلى وظائف الموازنات التقديرية وأهميتها؟

2. فرضيات البحث

على ضوء ماتم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات والتي ستكون منطلقا لهذه الدراسة وهي:

- أن الموازنة التقديرية تمثل خطة مالية كمية للموارد والمصاريف الخاصة بنشاط المؤسسة ككل لمختلف وظائفها وأقسامها الفرعية لفترة زمنية مستقبلية معينة.

- أن الوظائف الرئيسية للموازنات التقديرية لا تشكل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات للأخذ بأسلوب الموازنات التقديرية لمعرفة مدى نجاحهم في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، وتبرز أهميتها كأداة تجمع بين الرقابة والتخطيط، تساعد المسير في اتخاذ القرار وتنفيذ إستراتيجية المؤسسة.

3. مبررات اختيار البحث

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة اختيارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية فيما يأتي:

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.

- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكر منه نظري.
- أما عن المبررات الذاتية فهي كما يلي:
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة.
- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسات.
- إمكانية مواصلة البحث في موضوع إعداد الموازنة للوكالة.

4. أهداف البحث

- نظرا للاعتبارات السابقة، فإن الأهداف المرجوة من البحث تمثلت فيما يلي:
- التحقق من الفرضيات الموضوعية، والعوامل المتحركة فيه.
 - التعرف على ماهية الموازنات التقديرية.
 - إظهار أهمية الموازنات التقديرية في تسيير المؤسسة والتنسيق بين مختلف أقسامها.
 - معرفة أهم خطوات إعداد الموازنة التقديرية في المؤسسة.

5. أهمية البحث

- ويمكن حصر أهمية البحث في النقاط التالية:
- توضيح دور الموازنة التقديرية في تحقيق أهداف المؤسسة.
 - إن استخدام نظام الموازنة التقديرية يؤدي إلى الرقابة السليمة على الأعمال.
 - الاهتمام بالموازنة التقديرية وكيفية إعدادها في المؤسسة.

6. حدود الدراسة

تمت دراستنا في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة الوادي الواقعة في حي 19 مارس 1962 وذلك في فترة التبرص الممتدة ما بين 2018/03/18 إلى 2018/04/21 بغرض إعداد الموازنة التقديرية للصندوق في الفترة من 2016 إلى 2017.

7. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع البحث وإرادة منا للوصول إلى كافة تطلعاتها، كان لزاما علينا اعتماد مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات المالية والاقتصادية حيث حاولنا توظيف كل واحد منا كلما دعت الحاجة البحثية الى ذلك.

وبشكل عام، فقد اعتمدنا على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفاهيمي، وهذا من خلال التغطية للجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع من خلال إبرازه لوصف الظاهرة المراد دراستها وربط الأسباب بالنتائج.

وعلى منهج دراسة الحالة في الصندوق (CASNOS) وكالة وذلك من خلال تحليل البيانات المقدمة من طرف المؤسسة، إلى جانب المقابلة والملاحظة.

8. صعوبات البحث

إن طبيعة البحث العلمي لا تخلو في الغالب من الصعوبات التي تعترض الباحث، وفي هذا السياق نسجل بعض الصعوبات التي واجهتنا وهي: طبيعة مثل هذه الدراسة التي تستدعي الاهتمام الكامل من جانب المؤسسة في توفير المعلومات اللازمة، وهذا لم يتح لنا في إعداد هذا البحث.

9. خطة البحث وهيكله

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، كما يلي:

الفصل الأول: يتعرض هذا الفصل إلى التحليل النظري للموازنة التقديرية في المؤسسات الاقتصادية، حيث تم في المبحث الأول من الفصل الأول تعريف الموازنات التقديرية وأهميتها أما المبحث الثاني تم فيه التطرق إلى إعداد الموازنات التقديرية و وظائفها والرقابة على تنفيذها.

الفصل الثاني: وفي هذا الفصل حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (وكالة الوادي) وبناءا على القوائم المالية لسنة (2017) للوكالة محل الدراسة، على الجانب التطبيقي.

الفصل الأول

التحليل النظري للموازنة التقديرية في

المؤسسات الاقتصادية

التحليل النظري للموازنة التقديرية في المؤسسات الاقتصادية

الموازنة التقديرية تعتبر عنصر من العناصر الحديثة في النظام المحاسبي برغم من أن فكرة استخدامها ليست حديثة فقد استخدمت منذ الزمن البعيد بهدف إيجاد التوازن بين الإنفاق الحكومي والموارد العامة ولكن بعد التطورات والمشاكل المعاصرة التي أدت إلى تغيير دور الدولة وواجباتها أصبحت الموازنات التقديرية كأداة من أدوات التوجيه المالي والاقتصادي والاجتماعي نظرا لإتباع حجم الوحدات الاقتصادية، وكبر رؤوس الأموال المستثمرة فيها حيث أصبح من الضروري وضع أسلوب للعمل لتحقيق أفضل النتائج والأهداف المرجوة.

ولذا فقد تم في هذا الفصل التزود بالإطار النظري للموازنات التقديرية أي مفهومها وخصائصها وأنواعها، وكذا وظائفها وأهدافها ومزايا استخدامها والتي سيتم التطرق إليها في هذه الدراسة من جهة، بالإضافة إلى التطرق لدراسات السابقة التي تمس موضوع الدراسة قصد تسهيل فهم متغيرات الدراسة وسيكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول الموازنة التقديرية.

المبحث الثاني: إعداد الموازنة التقديرية في المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول الموازنة التقديرية:

تعتبر الموازنة التقديرية من أهم أدوات مراقبة التسيير فهي تهدف إلى التنسيق بين الأهداف بغرض استغلال الإمكانيات المتاحة أفضل استغلال، ومن ثم فإنها تعد خطة لتنسيق وتوجيه سير العمل، ومعيار لتقييم الأداء عن طريق مقارنة النتائج الفعلية المحققة مع ما تم التخطيط له مسبقا وتحديد الانحرافات واقتراح الحلول لتصحيحها.

المطلب الأول: تعريف الموازنة التقديرية - أنواعها - خصائصها.

تعتبر الموازنة التقديرية كنظام شامل يخص كل أوجه نشاط المؤسسة فهي تعد أداة للتخطيط والتنسيق والرقابة لجل أوجه نشاط المؤسسة.

1. تعريف الموازنة التقديرية:

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- "الموازنة عبارة عن تعبير كمي لخطة الأعمال وتساعد على تحقيق التنسيق والرقابة".
- "خطة كمية وقيمة يتم تحضيرها والموافقة عليها قبل فترة محددة، وتبين عادة الإيراد المخطط المنتظر تحقيقه أو النفقات المنتظر تحملها خلال هذه الفترة والأموال التي تستعمل لتحقيق هدف معين".
- ويعرفه **Keller and Ferrara** "الموازنة التقديرية الخطة المنسقة لجميع عمليات المؤسسة في فترة الموازنة، فهي تمد المؤسسة بتقدير لأرباحه الكلية والأرباح المحققة بواسطة كل قسم من الأقسام، عن طريق تجميع المبيعات، والتكاليف الصناعية والمصاريف البيعية والإدارية، وبإدراج جميع عناصر الإيرادات والمصروفات التي تتضمنها أي موازنة فرعية".
- ويعرفه **Gorden** "تعتبر الموازنة التقديرية خطة تفصيلية محددة مقدما للأعمال المرغوب فيها أي تنفيذها. وتوزع على كل المسؤولين حتى تكون مرشدا لهم في العمل".

وبصفة عامة فإن: الموازنة التقديرية تمثل خطة مالية كمية، للموارد والمصاريف الخاصة بنشاط المؤسسة ككل، لمختلف وظائفها وأقسامها الفرعية لفترة زمنية مستقبلية معينة، وهي تدخل ضمن الخطة الإستراتيجية العامة فيها. الهدف منها المراقبة المسبقة عند الإعداد وتحيين محتواها، والمراقبة اللازمة أثناء تنفيذها ثم البعدية في نهاية العملية، من خلال مقارنة ما تم رصده وتسديره مع ما تم تحقيقه فعلا، لاستنتاج ما يجب من ذلك حول أداء المؤسسة ومسئوليتها وفقا لمراكز المسؤولية فهي إذن تهدف إلى التخطيط وتحقيق التنسيق والانسجام والرقابة في مختلف نشاطات المؤسسة¹.

¹ ناصر دادي عدون، دراسات الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية العامة - الجزائر، 2008، الطبعة الأولى، ص 102.

2. أنواع الموازنة التقديرية:

يمكن تقسيم الموازنات إلى عدة أنواع، وفق عدة معايير كما يلي²:

1.2. من حيث الفترة الزمنية:

يتعين على المسير تحديد الفترة التي سيتم إعداد الموازنات عنها، وعادة ما تكون سنة مالية لتقسم بعد ذلك إلى فترات متساوية (شهرية، ربع سنوية، سداسية). وفقا لهذا المعيار يمكن أن نقسم الموازنات التقديرية إلى موازنات قصيرة الأجل تختص بتغطية نشاط المؤسسة لفترة قصيرة مقبلة (عادة سنة)، أما الموازنات طويلة الأجل فهي تلك التي تغطي برامج المؤسسة على المدى الطويل (بين 5 و 10 سنوات)، كما أن الموازنات قصيرة الأجل تكون مفصلة عكس الموازنات طويلة الأجل التي تكون غير مفصلة. كما يكون الهدف منها تخطيطي أكثر منه رقابي لأنها توضح المشاريع الاستثمارية للمؤسسة في المستقبل.

2.2. من حيث طبيعة الأعمال:

بموجب هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من الموازنات التقديرية هما:

- موازنة التشغيل (الاستغلال): هي ترجمة لمختلف العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة، كما توضح الإنفاق الاستثماري. عادة ما يتم إعدادها وفق وحدات القياس العينية.
 - الموازنة المالية: هي ترجمة مالية لموازنة التشغيل، حيث يتم تحويل القيم العينية إلى قيم نقدية.
- ### 3.2. من حيث درجة التفصيل:

تقسم الموازنات وفق هذا المعيار إلى مايلي:

- موازنة المسؤوليات يتم إعدادها على أساس مراكز مسؤولية التنفيذ، بحيث يكون شخص أو مجموعة من الأشخاص مسؤولين عن تنفيذ جزء من الموازنات.
- الموازنة الشاملة: تمثل هذه الموازنة الإطار العام الذي تستقر فيه بقية الموازنات الفرعية الخاصة بالأقسام المتنوعة للمؤسسة ومراكز مسؤولياتها، حيث يتم تنسيق أهداف هذه الموازنات الجزئية مع الأهداف العامة للمؤسسة.

² محمد سامي راضي ووجدي حامد حجازي، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

3.3. من حيث الثبات والمرونة:

يمكن التمييز بين نوعين هما:

- الموازنة الثابتة: يتم إعدادها لمستوى واحد من مستويات التشغيل أو مزيج واحد من مستويات الأنشطة.
- الموازنة المرنة: يتم إعدادها على أساس مجموعة من مستويات النشاط، بحيث تخضع للتقلبات المتوقع حدوثها خلال فترة الموازنة.

3. خصائص الموازنة التقديرية:

تتميز الموازنة بجملة من الخصائص مستمدة من كونها تعبير كمي ومالي لبرنامج عمل محدد لفترة معينة.

ويمكن تلخيصها فيما يلي³:

1.3. تعبير كمي:

فتحقيق البرامج القصيرة الأجل يستدعي ترجمة الأهداف إلى كميات، وكذا تخصيص الموارد الضرورية لتحقيقها بحيث لا تكون هذه الموارد إلا في أشكال كمية ومالية.

2.3. تحدد في شكل برنامج عمل:

الموازنة التقديرية لا تعد فقط تقديراً للأهداف والموارد الضرورية لتحقيقها وإنما لابد أن ترفق بقرارات عملية، فهي تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة وليس معرفة وتنبؤ المستقبل من أجل المعرفة فقط.

3.3. تحدد لفترة معينة:

الموازنة تحدد لفترة زمنية معينة معينة، وقد تكون سنة واحدة على الأقل، وهذا باختلاف نشاط المؤسسة وأهدافها.

المطلب الثاني: وظائف الموازنة التقديرية وأهميتها.

1. وظائف الموازنة التقديرية:

تتمثل وظائف الموازنة التقديرية فيما يلي⁴:

³ محمد سامي راضي ووجدي حامد حجازي، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

⁴ خيرات الضيف، الموازنة التقديرية، دار النهضة العربية والنشر، القاهرة - مصر، 1996، ص 13.

1.1. وظيفة التخطيط:

تعرف عملية التخطيط بأنها التقرير مسبقاً بما يجب عمله، وكيف يتم، ومتى، ومن الذي يقوم به، أو أنه نشاط من جانب إدارة المؤسسة، يهدف إلى التحكم، والتأثير في طبيعة واتجاهات ما يحدث من تغيرات بالمؤسسة. وتدفع الموازنة إدارة المؤسسة على ممارسة عملية التخطيط باستمرار، ويتم ذلك من خلال التفكير والتحضير لمواجهة التغير في الظروف المحيطة، ومن خلال دفع الإدارة على وضع وتحديد أهداف واضحة يتم السعي لتحقيقها.

2.1. وظيفة الرقابة:

يمكن استخدام الموازنة كأداة للتأكد من مدى تنفيذ المؤسسة للأهداف المخططة، إذ تشمل عملية الرقابة مقارنة النتائج المحققة في نهاية الفترة، بالأهداف المحددة مسبقاً لهذه الفترة، ومن ثم تحليل نتائج هذه المقارنة، للكشف عن العوامل التي أدت إلى اختلاف النتائج المحققة عن الأهداف المخططة، وذلك لوضع الحلول اللازمة لتصحيح تلك الانحرافات.⁵

3.1. وظيفة الاتصال والتنسيق من خلال الموازنة:

يقصد بالاتصال تبادل الأفكار والمعلومات، من أجل فهم مشترك بين طرفين أو أكثر.⁶ عملية الاتصال تعتبر وسيلة، يمكن من خلالها التعرف على الأهداف والسياسات التي تضعها إدارة المؤسسة، كما تعتبر وسيلة لنقل المعلومات والمقترحات بين المستويات الإدارية المختلفة، وهذا ما توفره الموازنات التقديرية. كما تعمل الموازنة على تسهيل وانسجام وترابط أداء الأقسام المختلفة، وتنسيق أنشطتها ويعرف التنسيق بأنه توحيد الجهود بين الدوائر والأقسام المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، وهذا يعني أن حدوث أي تعديل أو تغيير في نشاط قسم معين سوف تمتد آثاره إلى أنشطة أقسام أخرى بالمؤسسة.

4.1. وظيفة تقييم الأداء من خلال الموازنة:

تتضمن الموازنة تقديرات وخطط تمثل معايير أداء يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المسؤولين عن مراكز المسؤولية التي تتكون منها المؤسسة، من خلال قياس مدى نجاحهم في تنفيذ خطة الموازنة، والتزامهم بتحقيق أهدافها وهذا ما يجعل الموازنة أداة فعالة لتقييم أداء العاملين وضبط سلوكهم.

⁵ الألفندي، سجي مصطفى، مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في المنشآت القطاع العام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2003، ص19.

⁶ العلاوين، أمجد عبد الفتاح، تقييم نظم الموازنات التقديرية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2000، ص20.

2. أهمية الموازنة التقديرية:

تبرز أهميتها كأداة تجمع بين الرقابة والتخطيط، وأداة اتصال وتنسيق تساعد المسير في اتخاذ القرار وتنفيذ إستراتيجية المؤسسة. ويمكن توضيح هذه الأهمية فيما يلي⁷:

1.1. أداة تخطيط:

تتمثل الموازنات التقديرية في ترجمة أهداف المؤسسة إلى صورة كمية، وتبين الأسس التي تقوم عليها هذه الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة باستخدام الطرق العلمية، بحيث تساعد على تصحيح مسارا لتنفيذ ومن ثم تحقيق أهداف الخطة المرجوة وبالتالي فهي أداة تخطيط.

2.2. أداة للرقابة واتخاذ القرار:

إن استخدام نظام الموازنة يؤدي إلى الرقابة السليمة على الأعمال، وذلك بتركيز الاهتمام على الانحرافات التي تظهر عند التطبيق، وبالتالي فهي أداة رقابة وتقييم للأداء لأنها تقارن ما تم إنجازه فعلا بما يجب أن يكون، وهذا يتطلب تحديدا دقيقا للتنظيم وللوظائف الإدارية المختلفة وفي هذا التحديد ينبغي أن تكون خطوط السلطة والمسؤولية واضحة، بالإضافة إلى تحديد معايير علمية تستخدم في هذا المجال.

3.2. أداة لتنفيذ إستراتيجية المؤسسة:

إن الموازنات التقديرية هي وسيلة لتنفيذ إستراتيجية المؤسسة المتمثلة في أهدافها العامة ونوعية المنتجات والأسواق التي تعمل فيها وكيفية اكتساب الميزة التنافسية لمواجهة المنافسين، حيث ترجمة هذه الإستراتيجية إلى مخططات طويلة ومتوسطة المدى ثم تحويل هذه المخططات إلى برامج قصيرة المدى تتمثل في الموازنات التقديرية التي تعبر عن مختلف الوظائف والأنشطة المالية وغير المالية، وبالتالي فإنّ تقدير الموازنات يجب أن يأخذ بالحسبان الأبعاد الإستراتيجية لتكون في نفس الاتجاه معها.

المطلب الثالث: أهداف الموازنة التقديرية ومزايا استخدامها.

1. أهداف الموازنة التقديرية:

إن قيام المؤسسة باعتماد الموازنات التقديرية يحقق مجموعة من الأهداف أهمها⁸:

– توفر الموازنات التقديرية حلقة الوصول بين خطط الإدارات المختلفة داخل المؤسسة.

⁷ <https://researchereconomy11.blogspot.com>، بتاريخ: 2018/03/17، ص: 26:7.

⁸ إسماعيل محي التكريتي وآخرون، المحاسبة الإدارية قضايا معاصرة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 268-269.

- تشجع الموازنات المديرين للتفكير والتخطيط للمستقبل بدلا من الاهتمام بالأمور المستجدة ومتابعتها وإيجاد حلول لها.
- تساعد الموازنات التقديرية على التخصيص الرشيد للموارد داخل المؤسسة لاستغلالها الأمثل في الأقسام المختلفة.
- تساعد الموازنات التقديرية الإدارة على تقييم الأداء من خلال تحقيق الأهداف الموضوعة.
- تساعد الموازنات على التنسيق بين أقسام المؤسسة من أجل ترابط أداء الأقسام وعدم وجود فجوة بين أداء الأقسام المختلفة.

2. مزايا استخدام الموازنة التقديرية:

تظهر أهمية الميزانيات التقديرية في تسيير المؤسسة بشكل واضح من خلال الفوائد والمزايا التي تحققها في المجالات التالية⁹:

1.2. في مجال التخطيط:

- إن تخطيط أنشطة المؤسسة واستعمال الموازنات التقديرية كأداة تخطيطية يمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها الموجودة، كما يتيح لها السيطرة على تكاليفها.
- إن إعداد الموازنات التقديرية يتيح للمسير معرفة ودراسة المشاكل التي يتعرض لها خلال فترة الميزانية.
- توحيد الجهود بين كافة المستويات لتحضير الموازنات المسطرة مما يعزز روح التعاون بين الأفراد والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي في المؤسسة إضافة إلى توفير الكفاية القصوى في جميع الأنشطة.

2.2. في مجال الرقابة:

- لا شك أن التخطيط دون الرقابة يصبح عديم الجدوى، من هنا يتجلى دور الموازنات التقديرية كأداة تتأكد بمقتضاها المؤسسة من سير العمليات في الطريق المخطط لها ومدى التقدم الحاصل فيها.
- تقييم مستوى الأداء بين ما هو مخطط وما هو محقق لتحديد نقاط الاختناق (الانحرافات) وأسبابها وكيفية معالجتها.
- تعزيز التنسيق بين الإدارة ومختلف الأقسام أثناء عملية التنفيذ مما يساعد على تحقيق الأهداف الفرعية في ضوء الهدف العام.

3.3. في مجال صنع القرار:

- تسهيل الحصول على الائتمان من البنوك.
- قياس الانحراف مما يمكن المسير من إعداد تقارير دورية ترفع إلى الإدارة العليا للحكم عليها، وهذا لتقليص الانحرافات السالبة وتنمية الانحرافات الموجبة (اتخاذ الإجراءات التصحيحية).

⁹ شناف فريد، مدخل للموازنة التقديرية للإنتاج، دار المحمدية، الجزائر، دون سنة، ص35.

- كلما تحصلت المؤسسة على نتائج إيجابية، فإن ذلك يساعدها في رسم السياسات المستقبلية.

المبحث الثاني: إعداد الموازنة التقديرية في المؤسسات الاقتصادية.

تعد الموازنة التقديرية الوعاء الذي يحوي خطة المؤسسة التي يتم فيها إعداد الأهداف المسطرة وكيفية الوصول إليها وتحديد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف لدى المؤسسة مما يسهل من عملية الرقابة وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لإعداد الموازنة التقديرية.

تحكم الموازنة التقديرية جملة من المبادئ التي تزيد من فعاليتها كأداة للتسيير وكأداة للمراقبة (مراقبة التسيير)، وكوسيلة تساعد المسؤولين على اتخاذ قرارات صائبة، وفيما يلي هذه المبادئ¹⁰:

1- مبدأ الشمولية:

ذلك أن الموازنة التقديرية هي خطة جامعة لمختلف عمليات ونشاطات المؤسسة فهي تمتد لكل أقسام المؤسسة وإن كانت الموازنة التقديرية خطة شاملة فهي لا تخلو من بعض القيود التي على المسؤولين دراستها وتكييفها مع أهداف المؤسسة، وهي:

- قيد المبيعات.
- قيد التوزيع.
- قيد القدرات الإنتاجية للمؤسسة.
- قيد احتياجات الإنتاج (الموارد الأولية واليد العاملة).
- قيد الاستثمارات.

2- مبدأ التقدير:

ذلك أن الموازنة التقديرية هي خطة، وأي خطة تبنى على التنبؤ إذ أن الموازنة التقديرية هي تقدير رقمي لأهم النشاطات المراد تنفيذها خلال فترة زمنية مستقبلية، فالتنبؤ هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التقدير.

3- مبدأ التوقيت:

عند إعداد الموازنة التقديرية لابد من مراعاة مبدأ التوقيت حيث يتم تقسيم فترة الموازنة وهي سنة عادة إلى فترات جزئية سواء فصولاً أو شهراً، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبدأ التوقيت ليس معناه توزيع أرقام الموازنة توزيعاً متساوياً على مجموع الفترات بل معناه توقيت العمليات خلال فترة الموازنة التقديرية ومن بين هذه العمليات:

- التوزيع الزمني لبرنامج الإنتاج.

¹⁰ الموازنة التقديرية كوسيلة لاتخاذ القرار، الأستاذة بن زعيط وهيبة و الأستاذة مواي بحرية، ص5.

- التوزيع الزمني للتدفقات.

- ضبط وقت عمليات شراء مستلزمات الإنتاج.

- ضبط وقت عمليات استبدال الأصول والصيانة.

4- مبدأ المرونة:

تجد المؤسسة صعوبات خلال التنفيذ مما يعرقل تدفق الإنتاج وبالتالي المبيعات وذلك راجع لأسباب عدة منها:

- صعوبة استيراد بعض المواد من بعض المناطق مع عجز طارئ في العملات الأجنبية.

- ندرة أحد المواد الأساسية من السوق.

- المضاربة في أسعار بعض المواد.

- إضرابات عمال مفتوحة مما يؤدي إلى توقف الإنتاج وبالتالي تدهور المبيعات.

كل هذه الأسباب وأخرى قد تجعل الموازنة غير متماشية مع الواقع، الأمر الذي يدعو إلى تعديلها، لكن عملية التعديل هذه لن تتم في يوم أو يومين بل قد تمتد إلى أسابيع مما يترك المؤسسة في فراغ ووقت إضافي يحملها الكثير على صعيد التكلفة، لذلك يجب عند إعداد الموازنة التقديرية أن تجهز المؤسسة موازنات بديلة حتى يتم استخدامها في الحال ودون انتظار وربما اتخاذ قرارات قد تكون عفوية.

فالموازنة المرنة هي التي تساعد المؤسسة على التكيف مع تغير الظروف الداخلية والخارجية.

5- مبدأ ربط التقديرات بمراكز المسؤولية:

يرتبط هذا المبدأ بمفهوم محاسبة المسؤوليات باعتبار أن الموازنة التقديرية أداة فعالة للرقابة إذ أن بعد الكشف عن الأخطاء التي تضمنتها الموازنة التقديرية فيجب أن تحدد الجهات المسؤولة عن هذه الأخطاء، أي الجهة المسؤولة عن القيام بالتنبؤ حسب كل قسم من أقسام المؤسسة، وذلك بغرض سواء المكافئة في حالة نتائج إيجابية والعكس في حالة نتائج سلبية، إذ يكون بإمكان المؤسسة اتخاذ قرارات إما بالتكوين أو التدريب ... الخ.

6- مبدأ قياس الأداء:

إذ تعتبر الموازنة التقديرية كمقياس أو كمؤشر لقياس الأداء، وكذا قياس فعالية التسيير وهذا ما يعزز الالتزام بها كوسيلة رقابية وكمراجع للاسترشاد بها عند التنفيذ.

المطلب الثاني: إجراءات إعداد الموازنة التقديرية.

يمكن أن نوجز مراحل إعداد الموازنات التقديرية في الخطوات التالية¹¹:

¹¹ شناف فريد، مدخل للموازنة التقديرية للإنتاج، دار المحمدية، الجزائر، دون سنة، ص 38.

1- تكوين لجنة إعداد الموازنات التقديرية:

تضم هذه اللجنة عددا من الأعضاء الذين يشتركون في إدارة المؤسسة بما يضمن مشاركة جميع المستويات في إعداد الموازنات التقديرية ومتابعة تنفيذها لتعرض في النهاية على المدير بغرض المصادقة.

2- تحديد فترة الموازنة التقديرية:

تختص فترة الموازنة التقديرية بفترة محددة في المستقبل، ولا توجد قواعد متفق عليها بخصوص ذلك، حيث جرى العرف أن يتم إعدادها على أساس سنوي حتى تتفق مع السنة المالية، كما أن إعداد الموازنة عن فترة طويلة تنطوي على أخطار تتعلق بالخطأ في التقديرات.

3- تحديد السياسة العامة للمؤسسة:

تمثل في إعلان وتوضيح الخطوط الرئيسية لنشاط المؤسسة، تحدد هذه الخطوط على أساس التنبؤ بالمبيعات.

4- إعداد التقديرات:

يتم إعداد التقديرات بإحدى الطريقتين:

- التنبؤ الإحصائي: يتطلب هذا الأخير بعض المعطيات التاريخية لإعداد التقديرات المستقبلية. ومن أهم الطرق المستعملة في هذا الصدد السلاسل الزمنية.

- التنبؤ الداخلي: يعتمد على تجميع آراء المسؤولين حول الأوضاع الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالطاقة الإنتاجية والتمويلية والبشرية.

5- التنسيق بين مختلف المستويات:

بعد إعداد التقديرات اللازمة يتم تسليمها إلى المدير العام للمصادقة عليها أو تعديلها في هذا الوقت يتم التنسيق بين الموازنات التقديرية الفرعية.

6- المصادقة النهائية:

بعد إجراء التعديلات الضرورية، إن تطلب الأمر ذلك، يتم عرض الموازنات التقديرية في شكلها النهائي على مجلس الإدارة للمصادقة.

7- تنفيذ الموازنات التقديرية:

يشرع كل قسم في تطبيق خطة أو برنامج عمله إلى حين مقارنة النتائج الفعلية مع التقديرية ثم تستخرج الانحرافات على مستوى كل موازنة جزئية.

8- اتخاذ الإجراءات التصحيحية:

البحث في أسباب وقوع الانحرافات وتحليلها ومن ثم إعداد تقارير المتابعة.

المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة التقديرية.

تشتمل الموازنة على مستوى نمطي للأداء لكل أجزاء المؤسسة، حيث يجب مقارنة هذا الأداء النمطي بالنشاط الفعلي، ويهدف ذلك إلى تحليل وتحديد الانحرافات التي تحدث بينهما وبحث العوامل التي أدت لذلك. وعلى هذا الأساس يمكن للإدارة أن تتخذ القرار المناسب، وحتى تكون الرقابة على تنفيذ الموازنة فعالة يجب أن تأخذ بعض النقاط بعين الاعتبار والمتمثلة في:

- تحديد دقيق للوظائف الإدارية المختلفة، كما رأينا في قواعد الموازنة، ويجب أن تكون السلطات واضحة بشكل كاف.
- تحديد معايير عملية في استخدام التخطيط.
- دراسة تفصيلية لأهداف المؤسسة والأقسام المختلفة فيه، والعلاقات بينهما.

ويكون تنفيذ الرقابة بإعداد تقارير دورية على أساس المسؤولية لأنها ذات أهمية خاصة حيث يمكن معرفة وقياس الأسباب التي تمكن المؤسسة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة واتخاذ قرارات مناسبة خاضعة لمراكز المسؤولية. حيث أنه على أساس هذه الرقابة يتم تنظيم الفعاليات في المؤسسة ومواكبتها لتسييرها ضمن الخطة للوصول إلى الأهداف المرسومة، وهي متابعة الموازنات وتحفيز العاملين في المؤسسة على تنفيذها للوصول إلى مستوى الأداء المطلوب والعمل على تحقيق الأهداف ومنع الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز هذه الانحرافات.

وحتى يكون نظام الرقابة فعالا يجب أن تتوفر فيه ستة خصائص وهي:

1. تقديم المعلومات الصحيحة.

2. حسن توقيت المعلومة المقدمة.

3. الاقتصاد في التكاليف.

4. سهولة الفهم.

5. التركيز.

6. تسهيل اتخاذ القرارات¹².

12 ناصر دادي عدون، دراسات الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية العامة - الجزائر، 2008، الطبعة الأولى، ص 102.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما جاء في هذا الفصل فقد تم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول الموازنات التقديرية بالإضافة إلى أهمية الموازنات التقديرية ووظائفها ومزايا استخدامها، المبحث الثاني تم التطرق إلى إعداد الموازنات التقديرية في المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى المبادئ الأساسية وإجراءات إعداد الموازنة التقديرية و الرقابة على تنفيذها.

من خلال أدوات ومنهج البحث بالإضافة إلى عينة ومجتمع الدراسة والهدف من تلك الدراسة وكل هذا من أجل تسهيل حل إشكالية الدراسة والتي سيتم التطرق إليها من خلال الفصل الثاني والذي سيتم فيه دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

الفصل الثاني

دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان
الاجتماعي لغير الأجراء-وكالة الوادي-

دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء-وكالة الوادي-

سيتم في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية في الميدان التطبيقي ودراسة الحالة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) حول إعداد الموازنة التقديرية في سنة 2017، وقد اعتمدنا في اختبار دراسة الحالة للمؤسسة على قوائمها المالية والمتمثلة في: الموازنة التقديرية لسنة 2017، وستتطرق في هذا الصدد إلى مجموعة من العناصر التالية:

التطرق إلى الاشتراكات السنوية التي تعود إلى الصندوق والتغطية التي يقدمها الصندوق إلى المشتركين وذلك بإفادة المؤمن من عدة مخاطر وإعداد الموازنة التقديرية خلال سنة 2017 وذلك بعرض النتائج وتفسيرها كما وضعناها في المبحثين الآتين:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء- وكالة الوادي-
المبحث الثاني: إعداد الموازنة التقديرية في (CASNOS).

المبحث الأول: تقديم عام حول (CASNOS).

سنقوم في هذا المبحث بتقديم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالتطرق إلى نشأته ومفهومه ومهامه مع النظر إلى الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف عام بالصندوق (CASNOS) ومهامه.

1. التعريف بالصندوق:

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال لغير الأجراء (CASNOS)، هذا الصندوق خاص بأصحاب الحرف وأرباب العمل، وبصفة عامة كل من يمتلك محل تجاري فهو ملزم بتسديد اشتراكاته لضمان الاستفادة من التعويضات عند المرض أو التعويض لحادث عمل، وكذا الحصول على التقاعد ولقد تم إنشاء الصندوق في سنة 1992، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07/72 المؤرخ في 04 جانفي 1992، ويتضمن الطبيعة القانونية للصندوق الوطني والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي.

أصبح الصندوق الوطني للعمال لغير الأجراء عمليا في سنة 1995 بضمان نشاط التحصيل الذي تم تحويله في نفس السنة من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية الذي كان يتكفل بها، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية فيما يخص التقاعد.

يتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال لغير الأجراء بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويعرف بطابعه التجاري في علاقتها مع الغير، ويضمن هذا الصندوق الامتيازات والإخطار للمؤمن والتي تتمثل في:

- التأمينات عن المرض.

- الأمومة الوفاة.

- العجز.

- التقاعد.

2. مهام صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء لوكالة الوادي (CASNOS).

وتتمثل مهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء فيما يلي:

- تسيير الأداءات العينية والنقدية للتأمينات لغير الأجراء.

- ضمان التحصيل، مراقبة الاشتراك ونزاعات التحصيل .
- تنظيم وتنسيق وممارسة المراقبة الاجتماعيين .
- الشروع في تسجيل المؤمنين الاجتماعيين .
- يمكن للصندوق كذلك إجراء نشاطات على شكل انجازات ذات طابع صحي واجتماعي.

1. الهيكل التنظيمي للصندوق:

شكل (1.2): الهيكل التنظيمي للصندوق الضمان الاجتماعي -وكالة الوادي-



المصدر: المادة (20) من قانون الضمان الاجتماعي سنة 2016

2. شرح الهيكل التنظيمي في الصندوق:

- الأمانة العامة: وهي تحت المسؤولية المباشرة للمدير ومن مهامها : استقبال البريد الوارد وتوزيع البريد الصادر، وجمع القرارات وتحرير الوثائق والبيانات الصادرة عن المدير لجميع المصالح واستقبال الوافدين، واستقبال المكالمات الهاتفية، والإعلان عن الأوامر التي أصدرها المدير وتحديد مواعيد الاستقبال معه.
- مصلحة الترقية: تعمل هذه المصلحة على إيداع وترقيم ملفات المشتركين الجدد الذين لم يقوموا بأي نشاط من قبل، وكذلك يتم على مستواها تشطيب المؤمن في حالة توقيف النشاط أو في حالة وفاة أو تقاعد أو عجز المؤمن.
- مصلحة التحصيل: يدفع المنخرط لدى (CASNOS) وذلك في مصلحة تحصيل الاشتراكات الرئيسية.
- مصلحة المنازعات: تحصل المبالغ المستعصية لدى المنخرطين سوى بطرق سلمية مثل الدفع بالتقسيط أو عن طريق العدالة هذا في حالة عدم الدفع.
- مصلحة المراقبة: تقوم بعملية المسح أي المراقبة المنظمة كقبض الاشتراكات المدفوعة بواسطة الصكوك وإشعار بالإنذار والملاحقة.
- مصلحة المراقبة الطبية : تعني هذه المصلحة بالاستشارة الطبية وتنسيق النشاطات المرتبطة بالجال الطبي ومصلحة التعويضات والطبيب المستشار.
- مصلحة التقاعد: تعني بالتكفل بالمؤمنين والمنح الشهرية للمعاشات.
- مصلحة المحاسبة (مجال الدراسة): يتم على مستواها تسيير الحسابات وإنجاز صكوك المخالصات للتأمينات الاجتماعية.
- مصلحة التعويضات: تعتبر مصلحة التعويضات من أكثر المصالح حركة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء الآن من مهام هذه المصلحة التعويض وتغطية الأخطار: كالأمرض، الأمومة، العجز، التقاعد، الوفاة.

كما تغطي المصاريف التالية :

- العلاج.
- الجراحة.
- الأدوية.

- الفحوص البيولوجية والكهروديوغرافية .
- علاج الأسنان واستخلاصها اصطناعيا.
- النظارات الطبية.
- المعالجة بمياه الحمامات المعدنية المتخصصة.
- التجهيز بالأعضاء الاصطناعية.
- الجبارة الفككية والوجهة.
- إعادة تأهيل والتدريب الوظيفي للأعضاء.
- إعادة تأهيل والتدريب الوظيفي للأعضاء، إعادة التأهيل المهني.
- النقل بسيارات الإسعاف أو غيرها من وسائل النقل عندما يستلزم الأمر.
- الأداءات المتعلقة بتحديد النسل.
- كما تتكفل بمصاريف تنقل المؤمن أو ذوي الحقوق.

زيادة على ذلك التكفل بالمؤمنين في حالة العجز والتقاعد وتقديم رأسمال الوفاة المؤمن وذوي الحقوق من أجل هذا كله أكثر الوافدين إلى الصندوق يأتون إلى هذه المصلحة.

المبحث الثاني: إعداد الموازنة التقديرية في (CASNOS).

يعتمد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) على الموازنة التقديرية التي تعتبرها أداة من أدوات التنبؤ المستقبل، والتي تساعد المؤسسة في الحصول على النتائج المقدرة خلال السنة المقبلة وذلك استنادا إلى التقديرات الموضوعة وكذلك موازنة التحصيلات والتعويضات.

المطلب الأول: طريقة حساب التحصيلات.

1. تعريف التحصيلات:

هي عبارة عن اشتراكات سنوية تدفع كل عام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء من طرف: التجار، الفلاحين، الصناعيين، الأطباء، المحامين، مكاتب المحاسبة والتوثيق وغيرها من المهن الحرة.

2. الأشخاص المعنيين:

- الأشخاص ذوي النشاطات المأجورة والغير المأجورة.
- المتقاعدين ذوي النشاطات الخاصة بعد التقاعد.
- الشباب المستثمر المستفيد من امتيازات منظومة محاربة البطالة المسندة للهيكل التالية:
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الصندوق الوطني للبطالة.

3. معدل الاشتراك:

تم تعيين معدل الاشتراك بنسبة 15% من الدخل السنوي الخاضع للضريبة فيما يتعلق بضريبة الدخل، في حدود 8 أضعاف المبلغ السنوي للحد الأدنى الوطني المضمون للأجور.

ويتم حساب الحد الأدنى كالآتي:

$$\text{اشتراك الحد الأدنى} = \text{الأجر القاعدي} \times 12 \times 15\%$$

$$\text{اشتراك الحد الأدنى} = 18000.00 \times 12 \times 15\% = 32400.00$$

↓
قيمة دفع الاشتراك السنوي.

ويتم حساب الحد الأقصى كالآتي:

$$\text{اشتراك الحد الأقصى} = \text{الأجر القاعدي} \times 12 \times 15\% \times 8$$

$$\text{اشتراك الحد الأقصى} = 18000 \times 12 \times 15\% \times 8 = 259200.00$$

↓
قيمة دفع الاشتراك السنوي.

- تتحدد نسبة الاشتراك السنوي لكل شخص حسب الأرباح المحققة من قبل المشترك.

مثال توضيحي:

نفرض أن شركة تجارية حققت أرباح بـ 1000.000.000 دج بافتراض أن قيمة الاشتراك هي 150.000.000 دج إلا أن هذا يتنافى مع قاعدة الحد الأقصى وهي:

في هذه الحالة تطبق على المشترك قاعدة الحد الأقصى.

الحد الأقصى = $1800 \times 12 \times 15\% \times 8 / 100$.

المطلب الثاني: طريقة حساب التعويضات.

1. تعريف التعويضات:

هي عبارة عن تغطية يتحملها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء، أي التزامات (CASNOS) اتجاه مشتركه، باستفادة المؤمن وذوي الحقوق من تغطية اجتماعية على مدى الحياة وحتى بعد الوفاة بفضل التأمين عن الوفاة، حيث رأسمالها يساوي الدخل السنوي الأخير بعد اقتطاع الاشتراكات والذي سيتم توزيعه على ذوي الحقوق.

التغطية الاجتماعية لغير الأجراء تضم فرعين:

- التأمين الاجتماعي: المرض، الأمومة، العجز، الوفاة.
- التأمين على التقاعد.

2. حالات التعويض:

- مشترك عادي سليم، نسبة التعويض 80%.
- مشترك مصاب بمرض مزمن نسبة التعويض 100%.

المطلب الثالث: إعداد الموازنة التقديرية للمؤسسة لسنة 2017.

يعتبر تسيير الخزينة (الموازنة التقديرية) عملية ضرورية للمؤسسة، حيث عليها أن توازن بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

1. موازنة التحصيلات:

وتتمثل كل المقبوضات من الزبائن وهم:

- التجار.
- الفلاحين.
- الصناعيين.
- الأطباء.
- المحامين، مكاتب المحاسبة والتوثيق وكل المهن الحرة.
- الحرفيين.

جدول رقم (1.2): الاشتراكات السنوية للزبائن لسنة 2017.

الاشتراكات	مبالغ الاشتراك
الحرفيون	1980
التجار	2789
الفلاحين	2583
الصناعيين	464
الأطباء	227
المحامين	180
مكاتب المحاسبة والتوثيق	42
المجموع	8184

المصدر: مصلحة التحصيلات.

2. موازنة المدفوعات (التعويضات):

وتتمثل مختلف التعويضات في:

- التأمين على القاعد.
- التأمين على المرض.
- تعويض المصاريف الطبية والصيدلانية (أمومة أو مرض).
- التأمين على العجز.
- التأمين على الوفاة.

جدول (2.2): التعويضات السنوية لسنة 2017.

التأمينات	مبالغ التأمين
المرض	18228
العجز	75
التقاعد	6349
الوفاة	54
الأمومة	500
بطاقة الشفاء	15240
المجموع	40446

المصدر: مصلحة التعويضات

3. إعداد الموازنة تقديرية لسنة 2017:

وهي تجمع المعلومات التي وردت في كل الموازنات السابقة ويكون شكلها كما يلي:

جدول (3.2): الموازنة التقديرية لسنة 2017.

الاشتراكات	قيمة الاشتراكات
إيرادات سنة 2016	194874
الحرفيين	1980
التجار	2789
الفلاحين	2583
الصناعيين	464
الأطباء	227
المحامين	189
مكاتب المحاسبة والتوثيق	42
مجموع الاشتراكات	203058
التأمينات	قيمة التأمين
المرض	18228
العجز	75
التقاعد	6349
الوفاة	54
الأمومة	500
بطاقة الشفاء	15240
مجموع التأمينات	40446

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

النتيجة النهائية = مجموع التحصيلات - مجموع التعويضات

$$\text{النتيجة النهائية} = 40446 - 203058 = 162612 \text{ (فائض)}$$

سجلت الوكالة فائض في سنة 2017 بقيمة 162612 دج ويعود ذلك إلى تضافر الجهود بين مصالح الوكالة والعمل بالقوانين المسطرة لمنح حياة كريمة للمشاركين إضافة إلى ذلك تفاعل وسائل الاتصال من خلال ربح الوقت والجهد ومدى وعي المشاركين وعلاقتهم بالمؤسسة من خلال دفع الاشتراكات في الآجال المحددة.

خلاصة الفصل الثاني:

على ضوء ما سبق نستنتج أن الموازنة التقديرية هي خطة تفصيلية لتحقيق أهداف المؤسسة فهي تعمل على التأكد من أن العمليات التي تقوم بها المؤسسة تسير بشكل صحيح وذلك لتحقيق أهدافها المستقبلية. ويتمثل الهدف الأساسي من إعدادها في القدرة على التنبؤ بالمستقبل وإعداد الأهداف المسطرة وكيفية الوصول إليها وتحديد الانحرافات لمعرفة مصادر الخلل والقيام بإجراءات تصحيحية لتفاديها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في إعداد الموازنات التقديرية ف المؤسسات الاقتصادية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة الوادي حاولنا معرفة أهم الخطوات التي تساهم في إعداد الموازنة للمؤسسة الاقتصادية وهذا بإعطاء صورة واضحة عنها، فالموازنة التقديرية تمثل خطة مالية كمية للموارد والمصاريف الخاصة بنشاط المؤسسة ككل، ولمختلف وظائفها وأقسامها الفرعية لفترة زمنية مستقبلية معينة تهدف المؤسسات الاقتصادية من جراء الموازنة التقديرية إلى الوصول لأنسب طريقة لمراقبة الأداء المالي و تساعد الموازنات التقديرية على تخصيص الرشيد للموارد داخل المؤسسة لاستغلالها الأمثل في الأقسام المختلفة وتهدف إلى التخطيط وتحقيق التنسيق والانسجام والرقابة في مختلف نشاطات المؤسسة من خلال مقارنة ما تم رصده وتسطيره مع ما تم تحقيقه فعلا، وهذا بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلال الدراسة توصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة إضافة إلى الخروج بالنتائج التالية:

1. نتائج اختبار فرضيات البحث

عرض في مقدمة البحث فرضيتين في شكل نتائج مسبقة وإجابات أولية لمجموعة من الأسئلة الفرعية وتم التوصل إلى مايلي:

فيما يخص الفرضية الأولى:

- تبين لنا أن الموازنة التقديرية تمثل خطة مالية كمية للموارد والمصاريف الخاصة بنشاط المؤسسة ككل لمختلف وظائفها وأقسامها الفرعية لفترة زمنية مستقبلية معينة وهذا لا ينفي صحة الفرضية الأولى: التي مفادها أن الموازنة التقديرية هي خطة مالية كمية خاصة بنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

فيما يخص الفرضية الثانية:

- من خلال النتائج المتحصل عليها يتبين لنا أن الوظائف الرئيسية للموازنات التقديرية تشكل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات للأخذ بأسلوب الموازنات التقديرية لمعرفة مدى نجاحهم في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، وأداة اتصال وتنسيق وتبرز أهميتها كأداة تجمع بين الرقابة والتخطيط، تساعد المسير في اتخاذ القرار وتنفيذ إستراتيجية المؤسسة، وهذا ينفي صحة الفرضية الثانية.

2. نتائج البحث

اعتمادا على الفرضيات التي تم الاستناد عليها ومضمون الإطار النظري والتطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي تم إبرازها على الشكل الآتي:

- إن الموازنة التقديرية تبرز أهميتها كأداة تخطيط في ترجمة أهداف المؤسسة إلى صورة كمية، وتبين الأسس التي تقوم عليها هذه الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة باستخدام الطرق العلمية، بحيث تساعد على تصحيح مسارا لتنفيذ ومن ثم تحقيق أهداف الخطة المرجوة وبالتالي فهي أداة تخطيط، و كأداة للرقابة واتخاذ القرار وذلك بتركيز الاهتمام على الانحرافات التي تظهر عند التطبيق، وبالتالي فهي أداة رقابة وتقييم للأداء لأنها تقارن ما تم إنجازه فعلا بما يجب أن يكون، بالإضافة إلى تحديد معايير علمية تستخدم في هذا المجال، و هي وسيلة لتنفيذ إستراتيجية المؤسسة المتمثلة في أهدافها العامة ونوعية المنتجات والأسواق التي تعمل فيها وكيفية اكتساب الميزة التنافسية لمواجهة المنافسين، حيث ترجمة هذه الإستراتيجية إلى مخططات طويلة ومتوسطة المدى ثم تحويل هذه المخططات إلى برامج قصيرة المدى تتمثل في الموازنات التقديرية التي تعبر عن مختلف الوظائف والأنشطة المالية وغير المالية، وبالتالي فإنّ تقدير الموازنات يجب أن يأخذ بالحسبان الأبعاد الإستراتيجية لتكون في نفس الاتجاه معها.

- يتطلب إعداد الموازنة التقديرية العديد من الإجراءات تتمثل في تكوين لجنة إعداد الموازنات التقديرية و تحديد فترة الموازنة التقديرية وتحديد السياسة العامة للمؤسسة إعداد التقديرات والتنسيق بين مختلف المستويات والمصادقة النهائية وتنفيذ الموازنات التقديرية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وحتى يكون إعداد الموازنة التقديرية سليما وفعالا يجب الرقابة على تنفيذها، ولتنفيذها يجب الأخذ بعين الاعتبار تحديد دقيق للوظائف الإدارية المختلفة، كما رأينا في قواعد الموازنة، ويجب أن تكون السلطات واضحة بشكل كاف وتحديد معايير عملية في استخدام التخطيط و دراسة تفصيلية لأهداف المؤسسة والأقسام المختلفة فيه، والعلاقات بينهما.

- تعتمد الوكالة في إعداد الموازنة التقديرية على حساب التحصيلات، التي هي عبارة عن اشتراكات سنوية تدفع كل عام للصندوق و التعويضات التي هي عبارة عن تغطية يتحملها الصندوق أي التزاماته اتجاه مشتركيه، باستفادة المؤمن وذوي الحقوق من تغطية اجتماعية على مدى الحياة وحتى بعد الوفاة بفضل التأمين عن الوفاة، وتم تعيين معدل الاشتراك بنسبة (15%) من الدخل السنوي الخاضع للضريبة فيما يتعلق بضريبة الدخل وذلك وفقا لقاعدتين، قاعدة الحد الأدنى والحد الأقصى.

3. توصيات البحث

- بعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها يمكن في هذا في المجال تقديم اقتراحات وتوصيات للمؤسسة محل الدراسة.
- ضرورة وجود خطوات علمية ودقيقة حول موضوع إعداد الموازنة التقديرية بما يضمن صحة النتائج.
- على الوكالة محل الدراسة التقيد بالقوانين والقواعد المحاسبية المفروضة عليها من طرف المديرية العامة لمناقشة الميزانية.
- ضرورة وجود الإفصاح الكافي من المعلومات الصادقة بين مصالح المؤسسة.

- ضرورة إجراء دورات تكوينية لموظفي مصلحة المالية والمحاسبة من أجل التعرف على التطورات التقنية الجديد فيما يخص المالية والقوائم المحاسبية.

4. آفاق البحث

- يمكن الاقتراح على الباحثين جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع، تساعد على البحث فيها وأهمها:
- خطوات إعداد الميزانية العامة للمؤسسات الاقتصادية.
 - تقييم مدى صحة نتائج الموازنات التقديرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- محمد سامي راضي ووجدي حامد حجازي، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 2- خيرات الضيف، الموازنة التقديرية، دار النهضة العربية والنشر، القاهرة - مصر، 1996.
- 3- إسماعيل يحيى التكريتي وآخرون، المحاسبة الإدارية قضايا معاصرة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 4- شناف فريد، مدخل للموازنة التقديرية للإنتاج، دار المحمدية، الجزائر، دون سنة.
- 5- ناصر دادي عدون، دراسات الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية العامة - الجزائر، 2008، الطبعة الأولى.

المذكرات:

- 6- الأفندي، سجي مصطفى، مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في المنشآت القطاع العام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2003.
- 7- العلاوين، أجد عبد الفتاح، تقييم نظم الموازنات التقديرية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2000.
- 8- الموازنة التقديرية كوسيلة لاتخاذ القرار، الأستاذة بن زعيط وهيبة و الأستاذة مواي بحرية.

المواقع الالكترونية:

- 9- <https://researchereconomy11.blogspot.com>، بتاريخ: 2018/03/17، سا:

.7:26

الملاحق